

إشكالية التعدد المصطلحي: المظاهر، الأسباب، الحلول

The problem of terminological pluralism : manifestation, causes, solutions

نسمة بلقاضي¹، زاوي لعموري²¹جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، belkadi.nassima@univ-alger2.dz²جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله، amourizaoui@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2023/01/30 تاريخ القبول: 2023/09/29 تاريخ النشر: 2023/12/10

ملخص:

تهدف ورقتنا البحثية هذه للكشف عن مظاهر التعدد المصطلحي في النقد العربي الحديث، وإبانة أهم الأسباب التي جعلت المصطلح يقع في فوضى وأزمة شتت بذلك العلماء والمفكرين، وما انبرى عنها من مشاكل أخرى زعزعت به الواقع النقدي العربي، من ثم البحث عن حلول وإيجاد مخارج ومقترحات تحد من هذه الظاهرة النقدية.

كلمات مفتاحية: المصطلح، التعدد، الفوضى، الترجمة.

Abstract:

Our research paper aims to reveal the manifestations of terminological multiplicity in modern Arab criticism, and to clarify the most important reasons that made the term fall into chaos and crisis that dispersed scholars and thinkers, and the resulting other problems that destabilized the Arab critical reality, and then search for solutions and find exits and proposals to challenge of this difficult phenomenon.

Keywords: idiom, multiplicity, chaos, translation.

المؤلف المرسل: ط د. نسمة بلقاضي، الإيميل: belkadi.nassima@univ-alger2.dz

1. مقدمة:

التطور سمة وراثية وضرورة اجتماعية ترافق الأمم على مدى الأزمنة والعصور، ولما كان الانفتاح على الغير من أهم الوسائل التي تساعد على التطور والازدهار، كانت الترجمة بالضرورة أهم وسيلة للإطلاع على ثقافة الغير وعلومها، باعتبار أن العلم والمعرفة مهد الحضارة والرقى، ولأن المصطلحات في مكنوناتها تتسم بالغموض أحيانا وعدم الوضوح؛ فإن المترجم يلجأ بالضرورة إلى استعمال المعاجم، التي بدورها تختلف فيها المناهج وتتعدد المستويات، بذلك تنتج ترجمات ومصطلحات متعددة ومختلفة، لذا يجد الباحث نفسه أمام كم هائل من المصطلحات، مما يجعله حائرا في اختيار المصطلح الملائم، ليكون في مواجهة مع أكثر المشكلات ألا وهي مشكلة التعدد المصطلحي، فما هي أهم مظاهر التعدد المصطلحي؟ وما هي الأسباب التي ولدت هذه المشكلة؟ وكيف يمكننا العمل على توحيد المصطلحات النقدية؟

2. مظاهر التعدد المصطلحي:

إن البحث في أي موضوع علمي يقتضي بالضرورة ضبط العدة المفهومية للمصطلح، وهذا لأن المصطلح "شفرة الخطاب النقدي وطلعه المثمر الذي لولاه ما كانت المعرفة، وما وقع التواصل" (جاد، 2002، صفحة 07)، فهو المفتاح الرئيسي لفهم العلوم والكلام برمته، وعتبة المعارف التي لا يمكن الولوج إليها إلا من خلاله، فما هو المصطلح؟ وكيف عرفه النقاد؟

المصطلح على حد تعريف الدكتور يوسف وغليسي هو "رمز لغوي (مفرد أو مركب) أحادي الدلالة، متزاح نسبيا عن دلالاته المعجمية الأولى، يعبر عن مفهوم نقدي محدد وواضح، متفق عليه بين أهل هذا الحقل المعرفي، أو يرجى منه ذلك" (وغليسي، 2008، صفحة 24)، أو لنقل هو "الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقر معناها أو بالأحرى استخدامها وحدد في وضوح، هو تعبير خاص ضيق في دلالاته المتخصصة، وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى ويرد دائما في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد فيتحقق بذلك وضوحه الضروري" (جاد، 2002، صفحة 25).

وفي مفهومه البسيط فإنه "ما اصطلاح عليه الناس، أي ما اتفقوا على معناه من ألفاظ أو تعابير في عصر معين، وفي مكان معين، فلكل مبحث مصطلحاته التي يفهمها أصحابه ويتداولونها بينهم" (عناي، 2003، صفحة 6).

رغم تعدد مفاهيم المصطلح واختلافها في الأوساط النقدية، إلا أنها في الخلاصة تتفق على كونه رمز لغوي وتصور ذهني دال على معنى ومفهوم محدد، ويعبر عنه، فهو "كلمة أو مجموع من الكلمات من لغة متخصصة علمية أو تقنية يوجد موروثا أو مقترضا للتعبير عن المفاهيم، وليدل على أشياء مادية محددة" (الشمري، 2012، صفحة 59).

لعل أكثر ما يعتري المصطلح من مشاكل وعوائق، هو قضية تعدده وتنوعه؛ إذ تظهر في الأوساط النقدية العربية -لاسيما الحديثة منها- العديد من المصطلحات المختلفة والمتباينة لتدل على مفهوم واحد ومعنى متجانس، مما أدى إلى خلق نوع من أنواع الفوضى ما أحدث اضطرابا مصطلحيا عارما، فنجم عنه هو الآخر اضطراب في الفهم والاستيعاب، وبالتالي تبددت المفاهيم، وشابتها الضوضاء.

إن من أهم المظاهر التي نتجت عنها مشكلة التعدد المصطلحي ما ذكرت الكاتبة منتهى حرارشة:

- "استخدام المصطلح النقدي الواحد للدلالة على عدة مفاهيم.
 - فقدان الإبداع واعتماد الصنعة.
 - ضبابية منبع المصطلح النقدي.
 - تابعة النقد العربي الغربي." (الحرارشة، 2009، صفحة 22).
- بمعنى أنهم قاموا بتوظيف مصطلحات متباينة مختلفة ليدلوا بها على مفهوم واحد، وعدم التحديد الدقيق والواضح للمصطلح، هذا ناتج عن تعدد الآليات والأسس العامة في صياغة المصطلحات،

والعشوائية في النقل، أي نقل آلي لا يعتمد على قواعد محددة، وهذا لأن واقع العالم العربي إزاء المصطلح هو وضع المنفعل لا الفاعل، وهذا ما أدى به إلى التبعية للوافد الغربي.

إن من بين أكثر المفاهيم الشائعة في الوسط النقدي العربي بعدة مصطلحات، مصطلح الرومانسية التي تعرف أيضا ب: الرومانتية، الرومانطية، الرومانطية، وهي ترجمة للمصطلح الغربي (Romanticism)، نظيف إلى هذا مصطلح السيميولوجية والذي يعرف أيضا ب: السيميائية، والسيميوطيقية، السيميوتيق، السيماطيقي، السيميوتيك، السيميائيات، علم الدلالة، السيمياء، وهذا للمصطلح الغربي: (semiology)، ومصطلح البنيوية: البنائية، البنية، الهيكل، الألسنية، البناء، وهي ترجمة لمصطلح (structure)(الحرارشة، 2009، الصفحات 206-207)، وهناك العديد من الأمثلة لا يسعنا الوقوف عندها جميعا، والتي فيها يظهر شكل المفهوم الواحد في عدة مصطلحات.

فيما يخص اعتماد الصنعة وعدم الابتكار، فإن النقاد العرب - لنقل في أغلب الأحيان- عاجزون على إبداع مصطلحات جديدة مناسبة للنصوص المدروسة وابتكارها، وباعتبار أن المصطلحات النقدية وليدة المجتمع، فإن المصطلح هنا يكون غير مكيف للمجتمع إنما يهتم فقط بالنص، فاستخدام المصطلحات بصفة عشوائية دون مراعاة المجتمع والبيئة التي ينتمي إليها، يحدث قطيعة بين النص والمصطلح المولد، فتنتج بذلك فوضى المصطلح.

أما عن منيع المصطلح المبهم، فهذا لأن مصدره الأصلي المأخوذ منه غير معروف؛ لاتساع العلوم الغربية، فيما يخص تبعية النقد العربي للنقد الغربي؛ فإن معظم النقاد يعتمدون في بحوثهم على مصادر ومراجع غربية في تلقي المصطلح النقدي، وإغفال التراث العربي الزاخر فقد "وضع العلماء والمخترعون والمكتشفون والباحثون المسلمون آلاف المصطلحات العلمية والتقنية باللغة العربية... ولكن هذه المصطلحات العربية ليست معروفة للباحثين المعاصرين"(القاسمي، 20119، صفحة 238)، وهذا ناتج على إهمالهم للتراث العربي وشغفهم بالأخذ من مصطلحات النقد الغربي بطريقة غير منظمة، مما أدى إلى ظهور ما يسمى بالاغتراب.

من أهم مظاهر التعدد المصطلحي عدم اتساق الدقة والموضوعية وشروط العلمية، وبالتالي الوقوع في الانطباعية، أو ما يسمى بالعشوائية (الفهري، 2014، صفحة 162). وهذا لأنه وكما هو معلوم فإن المفهوم يتجسد في الذهن قبل وضع المصطلح الخاص به، لذلك يقع واضعو المصطلح في جدال عام حول المصطلح المناسب الذي قد يفني حق هذا المفهوم بالدلالة عليه، ثم تتشابك الأفكار والآراء ليتولد منها ضوضاء توقع بالنقد في عشوائية الاختيار والضبط، فكل يختار على حسب معتقداته وأفكاره وكذا قناعاته.

جدير بالذكر أن من أكثر مظاهر التعدد المصطلحي انتشارا، تجسد في مصطلح الإشكالية، "فلم يعد أحد يستخدم كلمة مشكل أو مشكلة على الإطلاق تفضيلا لكلمة الإشكالية، وهي مصدر صناعي من نفس المادة، ولها معناها المحدد باعتبارها ترجمة لكلمة أجنبية معروفة هي problematic المأخوذة عن الفرنسية لفظا ومعنا والتي قد تعني القضية التي تجمع بين المتناقضات" (عناني، 2003، صفحة 8).

إن ظاهرة التعدد المصطلحي ظاهرة أصابت الأدب العربي الحديث عموما، والنقد خصوصا، وهذا ولا بد راجع لأسباب معينة فما هي أهم هذه الأسباب؟

3. أسباب التعدد المصطلحي:

المصطلح في العصر الحديث شأنه شأن كل العلوم الأخرى، فهو كما باقي العلوم يتماشى والمجتمعات، فكما أحرز العصر تطورا وتوسعا أدركه هو الآخر التطور والتوسع، وكما هو معلوم فإن معظم العلوم العربية الحديثة علوم وافدة من الغرب، وبالتالي كانوا بحاجة ماسة إلى ترجمة هذه العلوم، مما أدى إلى خلق اضطراب مصطلحي جسيم، وهذا ربما راجع إلى أسباب كثيرة منها تعدد المقابل في اللغة العربية للمصطلح الوافد، وأيضا تعدد مشارب المترجمين العرب من بين الأمور التي تتسبب في ظهور العشرات من المصطلحات الجديدة والتي لم تكن مألوفة، لتتضارب على مفاهيم متشاكلة.

إن من أهم الأسباب التي أدت إلى تفشي ظاهرة الاضطراب المصطلحي وتعددده، كون مسألة تحديد المصطلحات ليست بالأمر الهين والسهل، لذلك وضع الباحثين عدة طرق ووسائل لتحديد آليات ضبط المصطلحات، وهي في العموم كما ذكرت الدكتورة مليكة بن عطاء الله تتجلى في الاشتقاق والذي يتمثل في توليد المصطلحات، والمجاز، ثم التراث ويكون من خلال الإحياء، والترجمة، التركيب، الاختراع، الاقتراض اللغوي، النحت (مليكة، 2021، صفحة 21).

ولعل من بين أهم الأسباب كذلك التي أدت إلى هذا عدم وجود "هيئة لغوية أو علمية واحدة تضطلع بوضع المصطلحات العلمية والتقنية في الوطن العربي، فهذه المصطلحات تضعها مؤسسات وهيئات وجهات متنوعة ومتباينة تنتشر في أرجاء وطننا العربي" (القاسمي، 20119، صفحة 228)، وهذا ينتج عنه تعدد واضعي المصطلحات العربية النقدية؛ إذ شكلت كل مجموعة هيئة خاصة بها تقوم بتعريب وترجمة المصطلحات، وكل هيئة لها قواعدها وأسسها الخاصة، وإشكالية المصطلح تتجلى في مستويين مستوى تحديد المصطلح، ومستوى استعماله أي توظيفه (الفهري، 2014، صفحة 162)، والتحديد يكون دور الهيئات المختصة، والاستعمال عند أهل الاختصاص أيضا والباحثين والعلماء والنقاد.

إن إغفال التراث العلمي العربي كذلك من بين أكثر الأسباب التي تؤدي إلى هذه الفوضى التي تسببها مشكلة التعدد المصطلحي، في حين أن في تراثنا العربي كنز زاخر بالمصطلحات والمفاهيم الأصلية التي يمكن الاعتماد عليها، "لكن هذه المصطلحات العربية ليست معروفة للباحثين المعاصرين، وذلك لأسباب كثيرة، منها الانقطاع بين التراث والمعاصرة، ومنها أن معظم كتب التراث مازالت مخطوطة ولم تنشر وليست متوفرة في المكتبات العامة - [هذا أيضا مظهر من المظاهر التي نتجت حيال إهمال التراث] -، وحتى إن نشرت فإن علماءنا الشباب يفضلون الرجوع إلى المصادر الحديثة" (القاسمي، 20119، صفحة 238)، ومن هذا جاءت قدسية الفكر الغربي على حساب دفن التراث العربي الزاخر وظلمه.

قد يقول القائل هنا دحضا للفكرة أن لا دليل ملموس على هذا الكلام، لكن في حقيقة الأمر هناك الكثير من الأمثلة والأدلة الدامغة تدعم هذه الفكرة، نجد منها على سبيل الذكر لا الحصر ما ذكره

علي القاسمي عن "الكلمة الأجنبية (pyjamas) التي يروى أنها أثارت جدلاً كبيراً في أحد الجامعات اللغوية العربية، واقترحت لها ترجمات كثيرة لم يحظ أي منها بالقبول والرضا، وأخيراً وحسماً للخلاف، أبقى على اللفظ الأجنبي وسميت بجامة، وبعد ذلك بفترة وجيزة، عثر أحد أعضاء ذلك المجمع على كلمة عربية فصيحة كانت قد وردت في كتب التراث ويستخدمها كثير من الناس، وهي كلمة منامة أي اللباس الذي يلبس أثناء النوم" (القاسمي، 2019، صفحة 238).

إن مسألة توظيف المصطلحات النقدية بمناهج مختلفة ومتباينة من حيث الخلفية والمرتكز، وآلية صياغتها، وهدفها، من بين أسباب التراكم الكمي للمصطلح، والتداخل المفهومي كذلك، مما يؤدي بالضرورة إلى عدم القدرة على التحكم في هذا الكم الهائل من الوافد المصطلحي، وهذا ناتج لا محالة بسبب اختلاف الثقافات وتعددتها، وبالتالي يحدث اضطراب للمصطلح.

فكيف يمكننا التعامل مع كل هذا السيل الجارف من المصطلحات الوافدة على النقد العربي؟ وكيف يمكننا الحد من هذا التعدد والتنوع الذي يخلق نوعاً من الفوضى المصطلحي؟

4. الحلول المقترحة للحد من إشكالية التعدد المصطلحي:

إن مشكلة التعدد المصطلحي مشكلة عويصة أغارت على الساحة النقدية العربية لا بد لها من حل، ساهم العديد من النقاد والباحثين مساهمات عديدة ومختلفة للبحث في مكونات هذه الظاهرة بالدراسة والتحليل والتنقيح أيضاً، ومن ثم كان البحث عن حلول للتخلص، أو لنقل للحد والتقليل من هذه المعضلة، ورأوا أنه من الضرورة احتضان هذه المعضلة لأن حلها أصبح غايتهم وهدفهم المنشود، ليظهر ما يسمى بالتوحيد المعياري.

في بداية القول يجب أن نعرض على مفهوم التوحيد المعياري الذي ظهر حديثاً، وهو في غايته يرمي إلى توحيد المصطلحات والحد من مشكلة التعدد المصطلحي، فقد عرفه علي القاسمي وقال بأنه: "تخصيص

مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد، وذلك بالتخلص من الترادف والاشتراك اللفظي وكل ما يؤدي إلى الغموض أو الالتباس في اللغة العلمية أو التقنية" (القاسمي، 2011، الصفحات 348-349)

يتبين من خلال القول بأن التوحيد المعيارى موازى لمفهوم توحيد المصطلح؛ إذ يعنى به وضع مصطلح موحد للمفهوم العلمى الواحد وهذا عن طريق وضع هيئة مختصة تتكفل بذلك، شرط أن تكون هذه الهيئة موحدة في كل الأقطار التي تشترك في لغة واحدة، للحد من مشكلة التعدد التي تربك الأوساط العلمية والنقدية خاصة، وتعنى هذه الأخيرة "بتحديد المبادئ المصطلحية الواجبة التطبيق في وضع المصطلحات وتوحيدها، وكذلك تحديد طرائق الاختيار بين المبادئ المتضاربة. فمثلا، من المتطلبات أو الشروط الواجب توفرها في المصطلح الجيد: الدقة، والإيجاز، وسهولة اللفظ، وقابلية الاشتقاق، وصحته لغويا، وشيوعه في الاستعمال." (القاسمي، 2011، صفحة 311).

من بين جهود العلماء التي سعت إلى حل معضلة التعدد المصطلحي والتقليل من الفوضى الحالة، وضع مجموعة من القواعد والشروط وجب توفرها في المصطلح المنتخب، فذكروا منها: "أن المصطلحات المتفق عليها يجب أن تكون واضحة، دقيقة، موجزة، سهلة النطق، وأن يشكل المصطلح الواحد منها جزءا من نظام مجموعة من المصطلحات، ترمز إلى مجموعة معينة مترابطة من المفاهيم، وعدوا هذه السمات متطلبات عامة يجب أن تتوفر في المصطلح المتفق عليه" (علي، 2005، صفحة 4). وهذا بغية الوصول إلى نتيجة موحدة، ثم حسم الجدل القائم حول اختيار المصطلح المناسب، وبالتالي الحد من تفاقم ضوضاء التعدد والتراكم الكمي.

وكما "ويشترط في المفهوم الاصطلاحي أن يكون محددا واضح المعالم، وأن تكون دلالة الشكل الاصطلاحي عليه دلالة إشارية عرفية" (جاد، 2002، صفحة 24.25)، فالأمر هنا لا يخص المصطلح فحسب، إنما على المفهوم أيضا أن يكون واضحا ومحددا، ويكون هناك مختصين يعملون على ذلك؛ بحيث تكون وظيفتهم توضيح المفاهيم وتعريفها، وسلك كل منها ضمن مجموعة مفاهيم ذات علاقة معروفة

سابقاً(علي، 2005، صفحة 5)، فبعد ذلك يأتي اختيار المصطلحات وفق القواعد والشروط الموضوعية والمتفق عليها من قبل المختصين.

لعل من أنسب الحلول أن يتم وضع هيئة علمية خاصة وموحدة تقوم بتوليد المصطلحات لمواكبة العصر، وهذا بالاستناد إلى التراث العربي الزاخر والوفير، فالمصطلحات الأدبية النقدية "تحتاج إلى ما يسمى بعملية تعديل دلالية متواصلة continual refining of terme. والتعديل هنا أقرب إلى الصقل والتشذيب والتهديب، فالغاية هي زيادة درجة المطابقة بين المصطلح والمعنى المستخدم فيه، أو ضمان عدم الخلط بينه وبين غيره مما يمكن أن يؤدي إلى الالتباس أو الغموض" (عناني، 2003، صفحة 11).

قد يكون وضع الشروط والضوابط التي يتبعها الواضعون للمصطلحات من أهم الحلول التي يمكن لها أن تحل من مشكلة التراكم والتعدد المصطلحي، وبالتالي نخلص في النهاية إلى مجموعة من الشروط الأساسية التي وجب توافرها حين اختيار المصطلح العلمي ومتطلبات وضعه نذكر منها:

- __ يجب النظر إلى المدلول العلمي للمصطلح الأجنبي قبل معناه اللغوي، ففهم المدلول العلمي للمصطلح يسهل عملية اختيار المصطلح العربي المناسب له.
- __ تجنب الاصطلاح بلفظ واحد لمدلولات علمية مختلفة.
- __ الاحتراز من استعمال عدة مصطلحات لمفهوم واحد، الذي يؤدي بالضرورة إلى التعقيد واللبس.
- __ لا يتخذ المصطلح من ألفاظ لغوية شائعة الدلالة والاستعمال، فإن اختيار المصطلح العلمي من اللفظ الشائع يجعل معناه العلمي الدقيق عرضة للالتباس بمعناه الشائع المتداول.
- __ يفضل اتخاذ مصطلح عربي على المصطلح المعرب الأجنبي، فإن المصطلح العربي أدعى للفهم والاستيعاب من المصطلح المعرب أو الأجنبي.
- __ يفضل تجنب استعمال النافر الغريب من الألفاظ.
- __ لا يلجأ إلى النحت إلا إذا دعت الضرورة. (طالب، 2017، الصفحات 52-53).

5. خاتمة:

إن الجهود المبذولة من قبل الباحثين والمختصين بمجهدات مضاعفة لا يمكن نكرانها، وهذا من أجل فرز هذه الفوضى المصطلحية، لكون المصطلح أولاً ذو أهمية بالغة إذ هو مفتاح العلوم وبوابتها، ثم لخطورة هذا الوضع الذي يؤدي إلى خلخلة الثوابت وزعزعة المفاهيم، لذلك قاموا بوضع مجموعة من القواعد والثوابت وجب التقيد بها أثناء وضع المصطلحات، ولعل هذا قد يحد من التناقض الحاصل في عالم المصطلح.

6. قائمة المصادر والمراجع:

- __ بن عطاء الله مليكة. (2021). المصطلح وآليات وضعه. دار خيال للنشر والترجمة. الجزائر.
- __ توفيق الحمد علي. (2005). المصطلح العربي: شروطه وتوجيهه. مجلة جامعة التحليل للبحوث. الأردن، المجلد 2، سعاد طالب.
- __ (2017). قضية المصطلح وآليات صياغته فب النقد العربي الحديث. المسيلة الجزائرية.
- __ صالح سلطان الشمري. (2012). في المصطلح ولغة العلم. كلية الآداب جامعة بغداد. بغداد.
- __ عزت محمد جاد. (2002). نظرية المصطلح النقدي. المجلد 7: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- __ علي القاسمي. (2019). علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية. مكتبة لبنان ناشرون. لبنان.
- __ محمد عناني. (2003). المصطلحية الأدبية الحديثة دراسة معجم انجليزي عربي. الشركة المصرية العالمية للنشر. القاهرة مصر، الطبعة الثالثة.
- __ منتهى الحرارشة. (2009). من مشكلات المصطلح النقدي في الدراسات النقدية العربية الحديثة والمعاصرة. مجلة اتحاد الجامعات العربية. المجلد 6 العدد 2.
- __ يوسف الفهري. (31 10 2014). إشكالية المصطلح في الدراسات النقدية الأدبية. مجلة المدونة. الجزائر.
- __ يوسف وغليسي. (2008). إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد. الجزائر: منشورات الاختلاف.